الفصل الثالث
التصغير

obeikandl.com

التصغير: ويقال التحقير ويأتي لأغراض منها تحقير شأن الشيء نحو: (رُحَيْل)، فهو بذلك يضع من شأنه، أو لتقليل ذاته نحو: (كُلَيبِ)، أو لتقليل كمية نحو: (دُرَيهمات)، أو لتقريب زمانه نحو: (قُبَيل)، أو لتقريب مسافة: (فُوَيق)، أو لتقريب منزلة نحو: (بُنَي وأُخَي)[١]، وزاد الكوفيون لتعظيم الشيء نحو: (دُوَيهة) للمنية وزعموا أن من ذلك (أُخَي)[٢].

وفي ذلك قال الثمانيني: «التصغير هو تقليل كثير، وتحقير عظيم، وتقريب شيء من شيء.

فأما (تقليل الكثير) فقولك في تصغير (دراهم): (دُرَيْهِمات). وفي تصغير (كنائس) (كُنَيْسات).

وأما (تحقير العظيم) فقولك في (سَبْع): (سُبَيْع) وفي (رَجُل) (رُجَيْل).

فأما قول (عمر) في (ابن مسعود): (كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا)[٣].

فقالوا[٤]: بأنه أراد بهذا التحقير تعظيمه، كما قالوا في: (داهية) (دُوَيْهِيَة) و(خوخة) (خويخية)، وقال الشاعر:

..... **خُويَـــخِيةٌ تصــفرُّ منهــا الأنامــلُ**[٥]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤١٥ وما بعدها وشرح الشافية للرضي ١/ ١٩٠-١٩١، شرح الأشموني ٤/ ١٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٣١٧، شرح المفصّل ٥/ ١١٣.

(٢) انظر: شرح المفصّل ٥/ ١١٤، وشرح الشافية ١/ ١٩١ ودويهية: تصغير داهية.

(٣) النهاية لابن الأثير ٤/ ٢٠٥، وانظر: اللسان مادة: كَنَفَ.

(٤) أي: الكوفيين. انظر: شرح الأشموني ٤/ ١٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٣١٧، وشرح المفصل ٥/ ١١٣.

(٥) من الطويل، وهو لبيد، وصدر البيت:

وكلّ أُناسٍ سوف تدخلُ

الديوان ٢٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٤، وشرح الشافية ١/ ١٩١، وشرح التصريح ٢/ ٣١٧ وشرح الأشموني ٤/ ١٥٧ والخزانة ٦/ ١٥٩.

والصحيح أن (ابن مسعود) كان صغير الجسم قصيرًا، فقال: (كُنَيْفٌ) فصغره ليدلّ على تصغير جسمه؛ لأن (الكُنَيْف) تكبيره (كِنْف) وهو شيء يكون فيه أداة الراعي، فأراد أنه حافظ لما فيه»[(١)].

وأضاف الثمانيني: «وأما تقريب الشيء من الشيء فقولهم: (هُو دُوَيْنَ السَّقْف)، و(فُوَيْقَ الأَرَضِ) و(بُعَيْدَ الظَهْرِ)، فهذه المعاني التي ذكرتها هي معاني التصغير»[(٢)].

وقد ذكر الخليل أن أمثلة التصغير ثلاثة وهي (فُعَيل، وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل).

وقيل للخليل- رحمه الله-: لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة فقال: (لأنني وجدت معاملة الناس على فَلْس ودِرْهم ودينار، فصار (فَلْس) مثالًا لكل اسم على ثلاثة أحرف، و(دِرْهَم) مثالًا لكل اسم على أربعة أحرف، و(دينار) مثالًا لكل اسم على خمسة أحرف، ورابعه ياء أو واو، أو ألف[(٣)].

وقال بعض المتأخرين[(٤)]: لو جعل الأمثلة أربعة، وأضاف إلى الثلاثة: (أُفَيْعالًا)؛ لأنه يقال في تصغير: (أَجْمال أُجيمال) وفي (أَجْبال) (أَجَيْبال).

ولكن الثمانيني ذهب إلى أن ما ذكره المتأخرون ليس بالصحيح؛ لأن الخليل –رحمه الله- إنّما أراد الأمثلة الآحاد وتصغيرها، ولم يرد تصغير الجموع[(٥)].

وعلل ابن يعيش عدم ذكر سيبويه لهذا البناء –أفيعال- بأنه جمع والتصغير ليس قعيدا في الجمع وذلك من قبل أن المراد من الجمع للدلالة على الكثرة، والتصغير تقليل، فكان بينهما

(١) الفوائد والقواعد ٧٦٢- ٧٦٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٧.
(٢) الفوائد والقواعد ٧٦٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٧.
(٣) انظر: شرح المفصّل ٥/ ١١٦.
(٤) انظر قول السيرافي: في حاشية الكتاب ٣/ ٤١٥، وشرح المفصّل ٥/ ١١٦.
(٥) انظر: الفوائد والقواعد ٧٦٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٨.

openkanal.com

تنافر فلذلك لم يذكره[١].

ويرى الباحث أن الخليل لم يذكر (أفيعال)؛ لأن (أفيعال) (الجمع) يصغر كالثلاثي (فلس) بضم أوله وفتح ثانية وإضافة ياء ساكنة، فلا فائدة من ذكر وزنه، لأنه اقتصر على الصيغ الأساسية وغير ذلك يعامل معاملتها.

وبيّن الثمانيني «أن كل مصغر لا بد أن تضم أوله وتفتح ثانية، وتحدث بعد فتحه الثاني ياء للتصغير ثالثة ساكنة»[٢].

ونلاحظ أن أول المصغرّ مضموم؛ لأن الضم أصغر الحركات فهي تخرج من بين الشفتين وجعلوا الحركة الصغرى أولى بالمصغرّ ليشاكل معناه، أو لأن المصغرّ قد صار متضمنًا للمكبّر فشابه فعل ما لم يسمَّ فاعله فوجب ضم أول المصغّر أو أن المصغرّ لما كان له بناء واحد جمع له جميع الحركات التي تختلف في الأبنية للزومه طريقة واحدة[٣].

وأوضح الثمانيني أنه إن كان المصغر ثلاثيًا أعربت الحرف الذي بعد ياء التصغير؛ لأنه حرف الإعراب.

وإن زاد المصغّر على ثلاثة أحرف كسرت ما بعد ياء التصغير فتقول في (فَلْس) (فُلَيْس)، وفي: (دِرْهَم) (دُرَيْهِم) وفي: (دينار) (دُنَينِير)[٤].

وتحدث الثمانيني بعد ذلك عند تصغير كل صيغة من (فُعَيل وفَعَيعل وُفَعيعيل) وما يعامل معاملة كل صيغة فقال: «إن كان في آخر الاسم تاء تأنيث لصغر على (فُعيل) مثل

---

(١) انظر: شرح المفصّل ٥/ ١١٦.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٦٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٨.

(٣) انظر: أسرار العربية ص١٤٢-١٤٣، وشرح المفصّل ٥/ ١١٥، وعلل النحو ص٤٧٥- ٤٧٦.

(٤) الفوائد والقواعد ص٧٦٤، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٨.

شجرة: شجيرة، أو آخره ألف تأنيث مقصورة نحو حُبلى: حُبَيْلى، ودُنيا: دُنيّا، أو آخره ألف تأنيث ممدودة نحو حمراء: حميراء، أو آخره ألف ونون زائدتان بحيث لا تنقلب ألفه في التكسير ياء نحو عثمان: عُثيمان، وسكران: سُكَيران.

وإن صغرت اسمًا ثلاثيا مؤنثًا، وليس في آخره تاء التأنيث ترد نحو (هند: هنيدة)، و(أذن: أُذينة).

وقد شذ من هذا الثلاثي شيء لم يلحقوا تاء التأنيث في مصغره، قالوا في حرب: حُرَيب والقياس وحُرَيبة وفي تصغير نعل: نُعَيل وفي عُرس: عُرَيس، ودرع: دُرَيع، وقد أدخل قوم في تصغير هذه الأسماء الهاء وهو قليل فقالوا: فُعَيلة وعُرَيسة وحُرَيبة»[(١)].

وأضاف الثمانيني إن زاد المؤنث على ثلاثة أحرف لم يدخلوا الهاء في تصغيره لأنهم جعلوا الحرف الزائد على الثلاثة يقوم مقام تاء التأنيث، فقالوا في (عَناق) [(٢)] (عُنَيِّق)، وفي (أَتان) (أُتَيِّن)، وفي (عُقاب) (عُقَيِّب)، وفي (زَينت) (زُيَيْنِب).

فأما من قال: (عَقْربة) فأدخل تاء التأنيث على الحرف الرابع فهذا شاذ، ويلزمه أن يقول في تصغيره: (عُقَيْرِبَة).

وأما من قال في المكبر (عَقْرب) فهو يقول في التصغير (عُقَيْرِب)[(٣)].

وبين أنه قد شذ من هذا المؤنث ثلاثة أسماء، أدخلوا التاء في تصغيرها، فقالوا في تصغير (أمام) أُميِّمة، وفي تصغير (قُدام) (قُدَيْديْمَة)، وفي تصغير (وراء) (وُرَيّئَة)، وإنما أدخلوا الهاء في هذه الأسماء الثلاثة لأحد وجهين:

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ٧٦٤- ٧٦٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٨- ٩٣٩، وشرح المفصل ٥/ ١٢٧.

(٢) العَناق: دابة وحشية أكبر من السِنَّوْر وأصغر من الكَلْب. اللسان (عنق).

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٦٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٩- ٦٤٠.

إما تأكيدًا، أو لأن الأغلب في الظروف أن تكون مذكرة، فلو لم يدخلوا الهاء في هذه الأسماء وهي مؤنثة لالتبست بالمذكر[١].

وبيّن الثمانيني أن أقل أبنية التصغير (فُعَيْل) فإن كان الثلاثي قد حذف منه شيء، وجب أن يردّ في التصغير، ولا يخلو أن يكون قد حذف منه (فاء، أو عين، أو لام) فمثال ما حذفت فاؤه قولهم: (عِدَة)، و(زِنَة) و(شِيَة)؛ لأنه من (وزنت) و(وعدت) و(وشيت)، تقول في التصغير، (وُعَيْدة) و(وُزَيْنة) و(وُشَيّة).

وإن شئت همزة الواو، لأن ضمتها لازمة، فقلت: (أُعَيْدة) و(أُزينة) (أُشَيّة).

وإن كانت ذهبت عينها رددتها، فقلت في تصغير: (سه) (سُتَيْهَة)؛ لأن أصلها (سَتَهٌ).

وإن صغّرت (مُذْ) وقد سميت بها قلت: (مُنَيْذ) لأن أصل (مُذ) (مُنْذُ).

وإن كان قد ذهبت لام الكلمة رددتها ليكمل مثال التصغير، تقول في تصغير: (حِرٍ) (حُرَيح) لقولهم في تكسيره: (أحْراح) وتقول في تصغير (يد): (يُدَيّة)؛ لأن أصلها (يَدَيٌ). وتقول في تصغير (دم): (دُمَيّ)[٢].

ونلاحظ من كلام الثمانين أن التصغير يرد الحرف المحذوف سواء كان فاء الكلمة أو عينها أو لامها.

وأضاف الثمانيني: «إن كانت لام الكلمة واو التصغير، تقلب واو ياءً وتدغم في ياء التصغير نحو: (دلو، دُلَيٌّ)، وفي (حِقُو: حُقيّ) وفي (قشوة: قُشية)، أما إن كانت لام الكلمة ياء

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٦٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٠، وانظر: المقتضب ٢/ ٢٧٣، ٤/ ٤١، وشرح المفصّل ٥/ ١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١٤، وشرح الشافية ١/ ٢٤٣- ٢٤٤.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٦٦، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٠- ٩٤١، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٤٩- ٤٥٣، وانظر شرح المفصل ٥/ ١١٨- ١١٩.

فأدغمت في ياء التصغير نحو: (جدي: جُدَيّ) و(ظبي: ظُبيّ) و(دُمية: دُميّة)، أما إن كانت لام الكلمة ألفًا وأراد التصغير ردّ الألف إلى أصلها.

فإن كان انقلبت عن (الياء) ردّها إلى الياء وأدغم ياء التصغير فيها، فقال في (فَتًى) (فُتَيّ)، وفي مَدَى مُدَيّ، وقال في (إلى) –آلاء الله وهي النعم– (أُلَيّ).

وإن كانت الألف انقلبت عن (واو) ردّها إلى الواو، ثم قلب الواو ياء وأدغم ياء التصغير فيها، فقال في (قَفًا): (قُفَيّ) والأصل: قُفَيْوٌ، وقال في (عصا): (عُصَيّة)، والأصل: عُصَيْوَة، فلما اجتمعت الياء والواو، والأول ساكن قلب الواو ياء وأدغم ياء التصغير فيها فصارت ياء مثقلة.

فإن صغرت (طيّا، وشيّا، وريّا) فأصله: (طَوْى) و(شَوْىٌ) و(رَوْىٌ)؛ لأنه مصدر (طَوْيتُ) (وشَوَيْتُ) و(رَوَيْتُ)، فينبغي أن تفك الإدغام حتى يرجع إلى (دَوْي) و(شَوْي) و(رَوْي)، ثم تزيد ياء التصغير بعد (الواو) وتدغمها في (الياء) الأخيرة، فتقول (طُويّ) و(شُويّ) و(رُوَيّ)»[(١)].

وذكر الثمانيني أن في: «تصغير – (دَدٍ) وهو اللهو، ففيه لغات: فمن قال: (دَدُنٌ) قال في تصغيره (دُدَيْنٌ)، ومن قال: (دَدًا) ردّ الألف إلى الياء فقال (دُدَيّ)، وكذلك من قال: (دَدٌ)، فإنه حذف لام الكلمة، فيلزمه أن يردها في التصغير ويدغم ياء التصغير فيها، يقول: (دُدَيّ)»[(٢)].

وأضاف الثمانيني: (أما إن كانت عين الثلاثي ياءً أو واوًا أظهرتها في التصغير، فقلت في (لَوْزَة) (لُوَيْزَة)، وفي (جَوْزة) (جُوَيْزة) وفي (بيضة) (بُيَيْضة)، وفي (روضة) (رُوَيْضة).

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٦٦، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٢- ٩٤٣، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٧١- ٤٧٢، والمقتضب ٢/ ٢٨٣، وشرح المفصل ٥/ ١٢٤- ١٢٥، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٠٨.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٦٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٢.

فإن كانت الياء منقلبةً عن (واو) رددتها إلى (الواو) في التصغير تقول في (رِيْح): (رُوَيْـحَة)، وفي (دِيْمَة) (دُوَيْمَة).

إلا أنهم قالوا في تصغير (عِيْد): (عُيَيْد)، فأقروه على قلبه في التصغير كما أقروه في التكسير لما قالوا: (أعياد)، ولم يقولوا: (أعواد)؛ لئلا يلتبس بـ(عُود)؛ لأنك تقول في تصغيره (عُوَيْد)، وفي تكسيره: (أَعْواد).

وإن كانت عين الثلاثي ياء ظهرت في التصغير، تقول في تصغير، (بَيْت): (بُيَيْت)، وفي (غَيْب): (غُيَيْب)، وفي (عَيْب): (عُيَيْب)، وفي (شَيْخ): (شُيَيْخ).

ولك أن تكسر أول المصغر لمجاورة الياء، فتقول: (غِيَيْب) و(عِيَيْب) و(شِيَيْخ) و(بِيَيْت)»[(١)].

ونلاحظ أن الثمانيني ذهب مذهب جمهور النحاة في رد الياء إلى أصلها أو الواو، وبيّن أن تصغير (عيد) على (عييد) لا على (أعواد)؛ حتى لا تلتبس بـ(عُود)، وهذا للتفرقة وعدم اللبس، ونلاحظ أيضًا أنه لم يأخذ بمذهب الكوفيين الذين أجازوا (شُويخ) مع (شييخ) الذي اقتصر عليه البصريون[(٢)].

وأضاف الثمانيني: «أما إن كان عين الثلاثي ألفًا، فإن علمت أنها انقلبت عن (ياء) رددتها إلى الياء، تقول في تصغير: (ناب) نُيَيْب لقولك في تكسيره: (أنياب)، وقولك في الفعل (نَيّبْتُ فيه).

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٦٨، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٣، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٦١- ٤٦٢، ٤٨١، المقتضب ٣/ ٢٧٩، ٢٨١، وشرح الشافية ١/ ٢٠٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١٠، والأصول ٣/ ٣٧، وشرح الأشموني ٤/ ١٦٥- ١٦٦.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٤/ ١٦٥.

وإن علمت أن الألف انقلبت عن الواو رددتها إلى (الواو) تقول في التصغير (باب): (بُوَيب) لقولك في تكسيره، (أبواب) وقولك في الفعل (بَوّبْتُ).

وتقول في تصغير: (دار): (دُوَيْرة)، وفي تصغير (مال): (مُوَيْل)، وفي (صاب): (صُوَيب).

وإن كانت الألف مجهولة لم يُعرف أصلها جعلتها على (الواو)؛ لأن الواو تكون في العين كثيرًا، فحملت على الأكثر تقول في تصغير (آءة)[١]: (أُوَيْأة)»[٢].

نلاحظ أن الثمانيني رد الألف إلى أصلها الواو أو الياء الواو كما في (بويب)، والياء كما في (بييت) وهذا هو مذهب جمهور النحاة[٣].

وأضاف الثمانيني: «ونقول في تصغير (جالِس): (جُوَيْلس)، وفي (قاعِد): (قُوَيْعِد)، قلبت الألف واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها»[٤].

وبيّن أنه: «إن كان الثلاثي مضاعفا فككت التضعيف لوقوع ياء التصغير بين المثلين، تقول في (حَرّة) (حُرَيْرة)، وفي (برّة) بَرَيْرة وفي (سَلّة) (سُلَيْلَة)، وفي (مُلّة) (مُلَيْلَة)، وفي (قَدّ) (قُدَيْد).

فإن وقع بعد ياء التصغير حرف مشدّد جمعت بين ساكنين، فقلت في (مُدَقّ): (مُدَيْقّ)،

---

(١) قوله: (آءةٌ) بوزن عاعة وهو شجر معروف، وليس في الكلام اسم وقعت فهي ألف بين همزتين إلا هذا، ينظر: (اللسان/ آء).

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٦٨، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٣- ٩٤٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٦٢، وشرح التصريح ٢/ ٣٢٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٦٢، والمقتضب ٣/ ٢٨١، وشرح الشافية ١/ ٢٠٩، والأصول ٣/ ٣٧، وشرح الأشموني ٤/ ١٦٥- ١٦٦.

(٤) الفوائد والقواعد ص٧٦٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٨٠.

وفي (مُسِنّ): (مُسَيْنّ)، وفي (أَصَمّ): (أُصَيْمّ)، وفي (أَلَدّ): (أُلَيْدّ)، وفي (شابّة) (شَوَيْبّة)، وفي (دابّة دُوَيْبّة)»[(١)].

وأوضح الثمانيني أنه: إن «كان لام الكلمة قد حذفت، وعوض في أول الاسم منها ألف وصل، وأردت التصغير رددت لام الكلمة، وأسقطت ألف الوصل لتحرّك أول الكلمة بالضمّ، تقول في (ابن) (بُنَيّ) وفي (اسم) (سُمَيّ) وفي (اثنين) (ثُنَيْن)، وفي (ابنة) (بُنَيّة)، وفي (اثنتين) (ثُنَيْتان).

فإن كان في أول الكلمة ألف وصل ولم يسقط آخرها أسقطت ألف الوصل لتحرّك أول الكلمة بالضمّ، تقول في (امرأة) (مُرَيْة) وفي (امْرِئ) (مُرَيءٌ)»[(٢)].

وأضاف: أما إن كان الألف في آخر الكلمة للتأنيث، والكلمة على أربعة أحرف فتحت ما قبل التأنيث في التصغير فقلت في (حُبْلَى) (حُبَيْلَى)، وفي (سَكْرى) (سُكَيْرى).

فإن كانت الألف للإلحاق كسرت ما قبل الألف لتنقلب الألف ياءُ فتكون فرقًا بين ألف التأنيث وألف الإلحاق، تقول في (أَرْطى) (أُرَيْطٍ)، وفي (مِعْزىً) (مُعَيْزٍ).

فإن كان في الألف لغتان، قوم يجعلونها للإلحاق، وقوم يجعلونها للتأنيث فتحت ما قبل الألف على من جعلها للتأنيث، وكسرت ما قبلها على لغة من جعلها للإلحاق، تقول فيمن قال: (ذِفْرَى)[(٣)]، بغير تنوين (ذُفَيْرى)، وفيمن قال: (ذِفْرًى) بالتنوين (ذُفَيْرٍ).

وكذلك إن كانت الألف منقلبة عن لام الكلمة كسرت ما قبلها لتنقلب ياء فقلت في

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٦٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٤١٨.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٦٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٥٤- ٤٥٥، والمقتضب ٢/ ٢٦٨، والأصول ٣/ ٥٦، وشرح الشافية ١/ ٢١٩.

(٣) الذِفْرَى: العظم الشاخِص خلف الأذن. اللسان (ذفر).

تصغير (أَعْمَى) (أُعَيْمٍ) وفي تصغير (أَعْشَى) (أُعَيْشٍ)»[(١)].

ونلاحظ أن الثمانيني فرق بين الألف الزائدة للتأنيث والألف التي هي للإلحاق في التصغير فالزائدة للتأنيث يفتح ما قلبها والزائدة للإلحاق يكسر ما قبلها.

وأضاف الثمانيني: «إن كان في الاسم ألفان: ثالثة وخامسة، نحو: (حُبارى، وجُمادَى) فإن حذفت الألف الأولى بقي (حُبْرى، وجُمْدى) فتقول: (حُبَيْرى، وجُمَيْدى) لأن الألف للتأنيث.

فإن حذفت ألف التأنيث بقي: (حُبار، جُماد) (فقلبت الألف ياء لوقوع ياء التصغير قلبها، وأدغمت ياء التصغير فيها فقلت: (حُبَيِّر، وجُمَيِّد).

فإن عوضت من الألف المحذوفة قلت: (حُبَيِّيْر، وجُمَيِّيْد).

وقد عوّض قوم من الألف تاء فقالوا: (حُبَيِّرة).

فإن كانت الألف سادسة حذفتها فقلت في تصغير (لُغَّيْزى) و(لُغَيْغِيْز)»[(٢)].

وبين أنه: «إن كان الاسم على أربعة أحرف وثالثه (ياء) أو (واو) أو (ألف): فإن كان (ياء) حركتها وأدغمت ياء التصغير فيها، تقول في (سَعِيْد): (سُعَيِّد)، وفي (جَرِيْب): (جُرَيِّب).

فإن كان الثالث (واوًا) قلبت منها ياء لوقوع ياء التصغير ساكنة قبلها، فقلت في (عَمُوْد): (عُمَيِّد)، وفي (عَجُوْز): (عُجَيِّز).

وإنما لزم القلب الساكنة لأمرين:

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٧٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٦٧٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٥، وانظر: الكتاب ٣/ ٤١٨- ٤١٩، والمقتضب ٢/ ٢٥٧، ٢٦٦، والأصول ٣/ ٤٠- ٤١، وشرح الشافية ١/ ١٩٤- ١٩٥، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٩٣.

أحدهما: أنها ماتت بالسكون فلم يجز أنْ تظهر.

والثاني: أنها لا تصح في التكسير بل تقلب همزة. تقول في (عجوز): (عجائز) فكما غيروها في التكسير بقلبها همزة وجب أن يغيروها في التكسير بقلبها همزة، ووجب أن يغيروها في التصغير بالقلب ياء فتقول في عجوز (عجيّز).

فإن كان الثالث (ألفًا) قلبت منها (ياء) لوقوع ياء التصغير قبلها، وأدغمت ياء التصغير فيها، فقلت في (عَناق): (عُنَيِّق)، وفي (حِمار): (حُمَيِّر)، وفي (يَسار): (يُسَيّر) وفي (عُقاب): (عُقَيِّب)»[(١)].

ونلاحظ فيما سبق أن الثمانيني ذهب مذهب جمهور النحاة في تصغير الرباعي الذي ثالثه (ياء) أو (واو) أو (ألف) بإثبات الياء وقلب كل من الواو والألف إلى ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وأضاف الثمانيني: إن كان الاسم على (أَفْعَل)، وصغرته قلت في (أَحْمَد): (أُحَيْمِد)، فإن كانت العين منه (واوا) كانت بالخيار: إن شئت قلبت منها ياء لوقوع ياء التصغير قبلها ساكنة، وأدغمت ياء التصغير فيها فقلت في (أَسْوَد): (أُسيِّد). وفي (أحول): (أُحَيِّل).

وإن شئت لم تقلب الواو، وأقررتها على حالها؛ لأنك حملت التصغير على التكسير تقول: (أُحَيْوِل وأُسَيْوِد)؛ لقولهم في التكسير: (أَحاوِل، وأَساود)[(٢)].

وهو بهذا ساوى بين الصيغتين القلب وعدمه فتقول: (أسيِّد وأسيود).

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٧١، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٦، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٦٨- ٤٧٠، والمقتضب ١/ ١٨٨، ٢/ ٢٤٣- ٢٤٤، وشرح الشافية ١/ ٢٢٩، وشرح المفصل ٥/ ١٢٤- ١٢٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٧١، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٦، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٦٩، وشرح الشافية ١/ ٢٣٠، وشرح المفصل ٥/ ١٢٤.

وبيّن أنه «إن كان الواو ثالثة متحركة: إن شئت أظهرتها ولم تقلبها فقلت في (جَدْوَل): (جُدَيْوِل)، وفي (قَسْوَر): (قُسَيْوِر)، وفي (جَهْوَر): (جُهَيْوِر)؛ لقولك في التكسير: (قَساوِر، وجَداوِل، وجهاوِر).

وإن شئت قلبت من الواو ياء، وأدغمت ياء التصغير فيها؛ لأنه إذا اجتمع الياء والواو، والسابق ساكن، قلبوا من الواو ياء، وأدغموا ياء التصغير فيها، تقول في (جدول) (جُدَيّل)، وفي قسور (قُسَيّر)، وفي جهور (جُهَيّر).

وتقول في تصغير (مَيْت، وهَيْن): (مُيَيَت، وهُيَيَن)، وإن شئت كسرت أول الكلمة لمجاورة الياء فقلت: (مِييت، وهِيين). فإن صغرت (مَيِّتًا وهيِّنًا)، قلت: (مُيَيِّت وهُيَيِّن)[1].

وكذلك ساوى الثمانيني بين القلب وعدمه في الواو الثالثة في الاسم الرباعي مثل (جدول) تقول (جُدَيل أو جُدَيْوِل).

وقد ذهب الكوفيون في تصغير (مَيت: مُويت)، ولم يأخذ به الثمانيني بل أخذ بمذهب البصريين، وهذا يدل على أن مذهبه بصري[2].

وأضاف الثمانيني: «إن كان الاسم على أربعة أحرف صغرته على (فُعَيْعِل) على أي مثال كان.

تقول في (جعفر) (جُعَيْفِر)، وفي (برثن) (بُرَيْثِن).

فإن كان الثالث مشدّدًا فككته لوقوع ياء التصغير بين المثلين تقول في تصغير (سُلَّم) (سُلَيْلِم)، وفي (قِنّب) (قُنَينْب).

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٧١، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٥٦، وشرح الأشموني ٤/ ١٦٧، وشرح المفصل ٥/ ١٢٠.

(٢) انظر شرح الأشموني ٤/ ١٦٧، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١١.

وإن كانت الألف والنون زائدتين يجب فتح ما قبلهما كما توجبه ألف التأنيث، تقول (سُكَيْران) كما تقول: (حُمَيْراء).

فإن سمعت العرب قد قلبت هذه الألف ياء في التكسير أظهرت النون بعد الياء.

فقلت ذلك في تصغير (سُلْطان) (سُلَيْطين)، لقولهم في تكسيرِه (سلاطين).

وتقول في تصغير (ظَرِبان)[١] (ظُرَيْبان)، لأنهم قالوا في تكسيره: (ظَرابِيّ)، فلم يظهروا النون[٢].

وذهب الثمانيني إلى أن تصغير (إنسان) (أُنَيْسان)، لأنهم قالوا في تكسيره (أُناسيّ).

فلم يظهروا النون. فأما من قال في تصغيره: (أُنَيْسان) فإن الياء فيه زائدة؛ لأنهم لم يقولوا في مكبره (أَنْسيان)[٣].

ونلاحظ مما سبق أن (إنسان) قياسه قياس (ظَربان)؛ لأنهم قالوا: أَناسيّ وأناسين[٤].

واعتبر الثمانيني أن الألف والنون في (إنسان) زائدتان ووزنه (فعلان) لذا تصغير على (فُعيلان) وهو مأخوذ من (الإنس) فهمزته أصلية وهذا هو مذهب البصريين، ومذهب الشيباني أنها مشتقة من (الإيناس) بمعنى الإبصار، وقد خالف الثمانيني الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن إنسان وزنه (إفعان) والأصل فيه (إنسيان) وكثر حذف الياء لكثرة الاستعمال فصار

---

(١) الظرِبان، حيوان على قدر الهرّ يشبه الكلب يضرب به المثل في نتن الرائحة. القاموس (ظرب).

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٩، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٢٢، والمقتضب ٢/ ٢٦٤-٢٦٥، والأصول ٣/ ٤١، وشرح الشافية ١/ ١٩٧- ١٩٨، والمقترب ٢/ ٤٥٤، وشرح الأشموني ٤/ ١٦١.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٤٩.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٤/ ١٦١، وشرح الشافية ١/ ٢٠٠.

إنسانا، وهو من النسيان فأصل مادته (نسِي) لذلك تصغيره عندهم (أنيسيان)[١].

أما بالنسبة لتصغير الاسم الخماسي فقال الثمانيني: «الاسم الخماسي أطولُ الأسماء وأثقلُها وأبعدُها من الاعتدال، ولهذا قلّت أبنيته لقلة التصرف فيه، ولأجل ثقله وطوله لم يضعوا له مثالًا يخصه في تكسيره ولا تحقيره.

والخماسي لا يكسرونه ولا يحقرونه إلا على استكراه منهم وضرورة تدعو إلى ذلك، فإذا اضطروا إلى تحقيره، أسقطوا حرفًا من آخره، فيبقى على أربعة أحرف فيدخل على الرباعي في تحقيره، كما دخل عليه في تكسيره.

ولا يخلوا الخماسي أن يكون أصولًا كلّه، أو فيه زائد واحد، أو زائدان: فإن كان أصولًا كلّه حذفت الحرف الأخير منه لتناهي مثال التصغير دونه.

مثل (سفرجل، وفرزدق، وإصطبل)، وغير ذلك تقول عند التصغير (سُفيرج، فُرَيزد، وفُريزق، وأُصيطب) إذا لم تُعّوض مكان المحذوف، أما إن عوضت فتصير (سُفَيريج وفريزيد وفريزيق وأُصَيطيب) وغير ذلك[٢].

ونلاحظ أن الثمانيني ذهب مذهب جمهور النحاة في تصغير الخماسي بحذف حرف من الحرفين الآخرين ويصغر على كونه رباعيًا وإن عوضت أزدت ياء قبل الأخير أي: أنه يصغر على صيغة (فُعَيْعل) بدون تعوض وصيغة (فعيعيل) إن عوضت.

وأضاف الثمانيني: إن كان في الخماسي زيادة حذفتها سواء كانت أولى أو ثانية أو ثالثة أو

---

(١) انظر تفصيل المسالة في الإنصاف ٢/ ٨٠٩-٨١٢، وانظر شرح الأشموني ٤/ ١٦١، وشرح الشافية ١/ ٢٠٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٩٣، وشرح المفصل ٥/ ٣٣، وشرح التصريح ٢/ ٣١٩، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٠.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٧٤، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٠- ٩٥١، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٤٤- ٤٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٤٧- ٢٤٩، وشرح الشافية ١/ ٢٠٥، وشرح المفصل ٥/ ١٢٩.

رابعة أو خامسة.

فمثال الزيادة أولًا (مُدَحْرِج) تحذف الميم وتقول: (دُحَيْرِج)، فإن عوضت قلت: (دُحَيْرِيْج).

ومثال الزيادة ثانية (قَنَفخَر) تحذف النون وتقول: (قُفيْخِر) وإن عوضت قلت: (قُفَيْخِير).

ومثال الزيادة ثالثة قولهم (قَرَنْفُل) تحذف النون وتقول: (قُرَيْفِل). فإن عوضت قلت: (قُرَيْفِيل).

و(جَحَنْفَل) تحذف النون فتقول: (جُحيْفِل)، وإن عوضت قلت: (جُحَيفِيْل).

وتحذف الألف من (جُوالِق) و(دُواسر)، فتقولك (جُوَيْلِق) و(دُوَيْسِر). فإن عوضت قلت: (جُوَيْلِيْق) و(دُوَيْسِير).

وتقول في تصغير (فَدَوْكَس) و(سَمَيْذع) تحذف الواو والياء فتقول: (فُدَيْكِس) و(سُمَيْذِع). فإن عوضت قلت: (فُدَيكِيسْ) و(سُمَيْذِيع).

فإن صغرت (قِرْشَبًّا) و(عِثْوَلًا) حذفت إحدى الباءين من (قرشَبّ) وإحدى اللامين من (عِثْولّ) فقلت: (قُرَيْشِب) و(عُثَيْوِل) وتقلب من الواو ياء وتدغم ياء التصغير فيها فتقول: (عُثَيِّل)، وإن أظهرت الواو فقلت: (عُثيْوِل). جاز لإظهارها في التكسير إذا قلت: (عَثاوِل، وعَثاوِيْل)[1].

و(عُثيِّل) مذهب سيبويه أما المبرد والمازني يقولان: (عُثيْلٌ) فحذف الواو أحق وهذا ما

(١) الفوائد والقواعد ص٧٧٦، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٢-٩٥٣، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٣٠، ٤٤٦- ٤٤٧، والمقتضب ٢/ ٢٤٥، وشرح الشافية ١/ ٢٠٥، ٢٥٣- ٢٥٤، وشرح المفصل ٥/ ١٢٩.

ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج[١] وقولهم هذا مخالف لقول العرب[٢].

وقد ذهب الثمانيني مذهب سيبويه كما في حذفه الزائد في الخماسي إن كان في الأول أو في الثاني أو في الثالث أو في الرابع أو في الخامس مذهب النحاة؛ لأن حذف الزائد أولى من غيره كما في (مدحرج) فتصغيره (دحيرج) أو (دحيريج) لو عوضت.

وأضاف الثمانيني: وإن كان الرابع ياءً أو واوًا أو ألفًا قلبت من الواو والألف ياء لانكسار ما قبلها وأقررت الياء.

تقول في (بُهْلول) (بُهَيْليل)، وفي (صُنْدُوق) (صُنَيْديق)، وتقول في (مِفْتاح) (مُفَيتيح) وفي (مِغْلاق) (مُغَيْليْق)، وفي (زَنْبيل) (زُنَيبيل)، وفي (دِهْليز) (دُهَيْليز) وفي (قَنْديل) (قُنَيديل)، وفي (مِنْدِيل) (مُنَيديل).

وإنما لم يجز أن تحذف هذه الحروف وإن كانت زائدة؛ لأنك كنت تجتلب حرف اللين قبل الطرف، فإذا ظفرت به فأولى ألا تحذفه[٣].

وفي تصغير: (مُقْعَنْسِس) وهو على ستة أحرف ففيه ثلاثة زوائد، (الميم، والنون، وإحدى السينين)، فإذا أردت تصغيره فلابدّ من إسقاط النون فتبقى الميم وإحدى السينين، وكان سيبويه[٤] يحذف أحدى السينين ويبقى الميم، فيقول: (مُقَيْعسٍ) وإن عوض قال: (مُقَيْعيْس). وكان أبو العباس[٥] يحذف الميم، ويبقي السينين فيقول في تصغيره: (قُعَيْسِس)، وإن عوض: قال:

---

(١) انظر: شرح الشافية ١/ ٢٥٤، ٢٧١، والمقتضب ٢/ ٢٤٥.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٧٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٣، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٤٣، والمقتضب ٢/ ٢٤٦، وشرح المفصل ٥/ ١٢٩- ١٣٠، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٤٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٢٦.

(٥) المقتضب ٢/ ٢٥٣.

(قُعَيْسِيْس)[١].

ونلاحظ أن الثمانيني في تصغير (مقعنيس) ذهب مذهب سيبويه حيث أسقط النون وإحدى السينين.

وأضاف الثمانيني أنه: «إن كان في الخماسي، زائدتان كل واحدة منهما لمعنى حذفت أيهما شئت وأقررت الأخرى.

نحو: (حَبَنْطى) و(دَلَنْظى) و(سَرَنْدى)، الألف والنون زائدتان؛ لأنه ملحق بـ(سَفرْجَل).

فإن حذفت النون بقي (حَبطى) و(دَلظى)، و(سردى) فقلت: (حُبَيْطٍ، ودُلَيْظٍ، وسُرَيْدٍ).

وإن عوضت قلت: (حُبَيْطِيّ، ودُلَيْظِيّ، وسُرَيْدِيّ)، فإن حذفت الألف بقي (حَبَنْط) و(دَلَنْظ) و(سَرَنْد)، فقلت: (حُبَيْنِط)، و(دُلَيْنِظ) و(سُرَيْنِد).

فإن عوضت قلت: (حُبَيْنيط) و(دُلَينيظ) و(سُرَيْنيد)»[٢].

وبيّن أنه «إن كان في الخماسي زائدتان إحداهما لمعنى، والأخرى لغير معنى، وأردت التصغير حذفت الزائدة التي ليست لمعنى، وأبقيت التي للمعنى.

تقول في تصغير: (مُنْطَلِق)، و(مُقْتَطِع)، و(مُغْتَسِل)، (مُطَيْلِق)، فإن عوضت قلت: (مُطَيْليْق) حذفت النون لأنها لغير معنى، وأبقيت الميم لأنها لمعنى. وكذلك (مقيطع ومقيطيع)

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٧٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٣، وانظر: شرح المفصل ٥/ ١٣١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٧٧-٧٧٨، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٣٦، ٤٤٦، والمقتضب ٢/ ٢٤٣، وانظر: شرح الشافية ١/ ٢٥٥، ٢٥٦.

و(مُغَيسل ومغيسيل)»[1].

وهو في ذلك يذهب مذهب جمهور النحاة في الخماسي الذي فيه زائدان كل واحد لمعنى تحذف أيهما شئت، أما إن كان واحدًا لمعنى والأخر لغير معنى حذفت الذي لغير معنى لأنه أولى بالحذف.

وأضاف الثمانيني: «إن كان في الاسم زيادتان إن حذفت إحداهما اضطرك حذفها إلى حذف الأخرى، وإن حذفت الأخرى أمنت بحذفها حذف صاحبتها، أبقيت صابحتها وحذفت الأخرى.

مثال ذلك: (عَيْسَجْور) و(عَيْضَمُوز) و(عَيْطَمُوس). هذا الاسم على ستة أحرف والياء والواو فيه زائدتان.

فلو حذفت (الواو) لبقي الاسم على خمسة أحرف، واضطرك ذلك إلى حذف الياء، ولو حذفتها لكنت قد أجحفت بالاسم، فإن حذفت الياء بقيت الواو رابعة، وإذا كانت الواو رابعة لم يجز حذفها، وكان له مثال في التصغير.

فإذا حذفت الياء بقي الاسم على (عَسْجور) و(عَضموز) و(عطموس) تقول في التصغير: (عُسَيْجيْر)، و(عُصَيْمِيْر)، و(غُطَيمِيْس).

فإن صغرت (اقعنساسًا) فينبغي أن تحذف ألف الوصل من أوله لتحريك أوله بضمة التصغير.

فإذا زالت ألف الوصل بقي (قعنساس) على ستة أحرف، و(النون) و(الألف) زائدتان، فلو حذفت الألف لأدّاك إلى حذف النون، فإذا حذفت (النون) بقيت الألف رابعة، وإذا كانت

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٧٨، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٢٧، والمقتضب ٢/ ٢٤٣، ٢٥١، وعلل النحو ص٤٨٠، وشرح المفصل ٥/ ١٣١.

الألف رابعة لم يجز أن تسقط، بل تنقلب ياء لانكسار ما قبلها فتقول: (قُعَيْسِيْس).

فإن صغرت: (اطمئنانًا) حذفت ألف الوصل فبقي (طمئنان) فحذفت النون الأولى لتبقى الألف رابعة فقلت: (طُمَيْئِين).

فإن صغرت: (مُطْمئنًّا) حذفت النون الثقيلة فقلت: (مُطَيْمِئ)، فإن عوضت قلت (مُطَيْمئ)[(١)].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني في تصغير السداسي الذي به زائدان إن حذفت الزائد الأول أمن الزائد الثاني من الحذف، ولا يجوز أن تحذف الزائدتين حتى لا تجحف بالاسم ويصير تصغيره على (فعيعيل).

وأضاف الثمانيني: إن صغرت: (إبراهيم) و(إسماعيل) فالجيد أن تجعل الهمزة أصلًا، لأن بعدها أربعة أصولًا، وتحذف الياء والميم من آخر (إبراهيم)، والياءُ واللامُ من (إسماعيل) فتقول: (أُبَيْرِه) و(أسيْمِع) هذا هو المذهب المختار.

والمذهب الثاني: أن تحذف الهمزة فيتبقى: (براهيم) و(سماعيل) فتحذف الألف لأنها ثالثة فيتبقى: (برهيم) و(سمعيل) فتقول (بريهِيْم) و(سُمَيْعِيل).

وقد قالوا على طريق الشذوذ: (بُرَيْه) و(سُمَيْع) وهذا شاذ لا يقاس عليه»[(٢)].

ونلاحظ أن الثمانيني اختار مذهب من قال (أُبيره وأُسيمع) باعتبار أن الهمزة أصل وهذا هو مذهب المبرد، والقياس يقتضي ما قاله المبرد، أما سيبويه فهو من قال (سُميعيل وبُريَهيم)؛ إذ

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٧٩-٧٨١، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٥- ٩٥٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٢٨- ٤٣٠، وانظر المقتضب ٢/ ٢٥١- ٢٥٢، والخصائص ٢/ ٤٧٨، وشرح الشافية ١/ ٢٥٩- ٢٦٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٨١، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٧- ٩٥٨، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٤٩، ٤٧٦، والأصول ٣/ ٦١، وشرح الشافية ١/ ٢٦٣- ٢٦٤، ٢٨٤.

الهمزة عنده زائدة، وهذا ما جاء به السماع وورد عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم (بريه وسميع)، وهو دليل على زيادة الميم في (إبراهيم) واللام في (إسماعيل) فتكون الهمزة بالأول وبعدها ثلاثة أصول.

ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام، لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الأخر، ويتضح أن في هذه الصيغ تعارض كل من السماع والقياس، واختار الثمانيني القياس مخالفًا رأي سيبويه وواصفًا (بريه وسيمع) بأنه شاذ لا يقاس عليه[(١)].

وتطرقّ الثمانيني بعد ذلك إلى تصغير الجمع فقال: «إن أردت أن تصغر جمعًا فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير. فإن كان جمع سلامة رددته إلى واحده وصغرته، فإن كان بالواو والنون زدت على آخره الواو والنون، وإن كان بالألف والتاء زدت على آخره الألف والتاء.

ولو قيل كيف تصغرون (زَيْدُون) و(جَعْفَرُون) رددته إلى (زَيْد) فقلت: (زُيَيْد) ثم زدت علامة الجمع فقلت (زَيَيْدون) في الرفع و(زُيَيْدِيْن) في النصب والجر. وكذلك (جعيفرون وجُعيفرين).

فإن صغرت: (هندات) رددته إلى (هند) فقلت: (هُنَيْدة) ثم أسقطت التاء وزدت عليه علامة الجمع فقلت: هُنَيْدات»[(٢)].

ونلاحظ أن الثمانيني ذهب مذهب جمهور النحاة بأن الجمع يُصغَّر مفرده ثم يجمع المفرد جمعا سالمًا.

---

(١) انظر: شرح الشافية ١/ ٢٦٣- ٢٦٤، وارتشاف الضرب ١/ ٤٠٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٨٢، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٨- ٩٥٩، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٩٣- ٤٩٦، وشرح الشافية ١/ ٢٥٦- ٢٦٦، ٢٧٠- ٢٧٢، وشرح المفصل ٥/ ١٣٢، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٤٥.

وأضاف الثمانيني: «إن كان الجمع مكسّرًا فلا يخلو أن يكون جمع قلة أو جمع كثرة: فإن كان جمع قلة صغرته على لفظه، لأن جمع القلّة يجري مجرى الواحد.

تقول في جمع (أَزياد): (أُزَيّاد)، وفي (أثْواب): (أُثَيّاب) وفي (أَبْيات): (أُبَيّات)، و(أَجبْال): (أُجَيْبال)، وفي (أَفْلُس): (أُفَيْلِس) وفي (أَكْلُب): (أُكَيْلِب)»[(١)].

ونلاحظ أن جمع التكسير القلة يصغر على صيغته ولا نأتي فيه بالمفرد.

وبيّن أن تصغير: (صِبيَة) (أُصَيْبِيَة) قال الشاعر:

أرْحَمْ أُصَيْبيتي الذين: كأنَّهم حَجْلَى تَدَرَّجُ في الشَرَبَّةِ وُقَّعُ[(٢)]

وكان القياس أن يصغر (صبية) إلا أنهم خشوا أن يلتبس بتصغير (صَبِيّة)، فردوه إلى الأصل. وأصله (أَفْعِلَة).

ولو صغرت (صَبِيّة) و(صَبِيًّا) لكان يجيء (صُبَيِيّة) و(صُبَيْيٌّ) فيجتمع ثلاث ياءات فيحذفون الياء الأخيرة فيتبقى (صُبَيّ) و(صُبَيّة)[(٣)].

ونلاحظ أن هذا التصغير على غير قياس، قال ابن سيده: وعندي أن صُبيَّة تصغير صِبية وأُصيبية تصغير أصيبة ليكون كل شيء منهما على بناء مكبره[(٤)].

وقد أجاز الثمانيني ورود صُبيّة وغُليمّة فقال: في تصغير (غِلْمَة) (أُغَيْلِمَة) وفي الحديث:

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٨٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٩، الكتاب ٣/ ٤٩٠، والمقتضب ٢/ ٢٧٨، وشرح الشافية ١/ ٢٦٦، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١٦.

(٢) البيت من الكامل وهو لعبد الله بن الحجاج، ا نظر: شرح المفصل ٤/ ١٣٤، اللسان مادة (حجل).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٨٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٩، والكتاب ٣/ ٤٩٠، وشرح الشافية ١/ ٢٧٨، والأصول ٣/ ٦٣، وشرح التصريح ٢/ ٣١٩، وشرح المفصل ٥/ ١٣٣-١٣٤.

(٤) المخصص ٤/ ١١٣، وانظر شرح الشافية ١/ ٢٧٨.

(أُغَيْلِمَة بني عبد المطلب)[١]، وكان القياس أن يصغر على (غليمة)، ولو قيل ذلك لجاز[٢].

وأضاف الثمانيني: «وإن كان جمع التكسير من أمثلة الكثرة، فليس يخلو ذلك الكثير أن تكون له قلة أو ليس له قلة.

وإن كان له قلة رددته إلى قلته ثم صغرتهن وإن كان ليس له قلة رددته إلى واحده ثم صغرتهن فإن كان مما يجمع بالواو والنون زدت عليه الواو والنون، وإن كان مما يجمع بالألف والتاء زدت عليه الألف والتاء.

فمثال الكثرة الذي لا قلة له: (رجال)، فلو صغرت (رجالًا) رددته إلى (رَجُل) فقلت: (رُجَيْل)، ثم زدت الواو والنون فقلت: (رُجَيْلُون) و(رُجَيْلِيْن).

وإن صغرت (دراهم) رددتها إلى دِرْهَم» فقلت: (دُرَيْهِم) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (دُرَيْهِمات).

ولو صغرت (دورًا) رددتها إلى (دار) فقلت: (دُوَيْرة) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (دُوَيْرات)، فهذا طريق كلّ جمع كثرة لا قلة له.

فلو قالوا كيف تصغر (زيودًا) فأنت بالخيار: إن شئت رددته إلى قِلّتِهِ وهو (أزْياد) فقلت: (أُزَيّاد).

وإن شئت رددته إلى واحده وهو (زَيْد) فقلت (زُيَيْد) ثم زدت الواو والنون فقلت: (زُيَيْدُون) و(زُيَيْدِيْن).

فإن قيل: كيف تصغر (هنودًا). فهذا له قلّة وهو (أهناد)، فإن شئت قلت: (أُهَيْناد)، وإن شئت رددته إلى واحده وهي (هند) فقلت: (هُنَيْدة) ثم زدت الألف والتاء فقلت: (هُنَيْدات).

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٨٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٥٩، وانظر: شرح الشافية ١/ ٢٧٨، والأصول ٣/ ٦٣.

(٢) صحيح البخاري رقم الحديث (٥٩٦٥) ص١١٥٧، وسنن ابن ماجه ٥/ ٢٢٠.

فإن قيل كيف تصغر (كلابًا). فهذا له قلة وهو: (أَكْلُب)، فإن شئت قلت: (أُكَيْلِب). وإن شئت رددته إلى (كلب) فقلت (كُلَيْب)، ثم زدت الألف والتاء فقلت: (كُلَيْبات)، وهذا طريقة تصغير كل جمع له كثرة وله قلّة فقس عليه»[(١)].

ونلاحظ من خلال ما سبق أن الثمانيني ذهب مذهب جمهور النحاة بأن جمع الكثرة الذي لا قلة فيه يُصغَّر مفرده ثم يجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء، وإن كان له جمع قلة نأتي بجمع القلة ونصغره أو نأتي بالمفرد ويصغر ثم يجمع.

وعلّل الثمانيني لعدم تصغير جمع الكثرة بقوله: يدل على التكثير، وأما التصغير فإنه يدل على التقليل.

ومحال أن يكون الشيء الواحد في حالة واحدة مقللًا ومكثرًا، لأن اجتماع هذين يتضاد ويتدافع[(٢)].

ثم تناول الثمانيني بعد ذلك تصغير الترخيم فقال: «فأما تصغير الترخيم فهو أن تجيء إلى الاسم الذي فيه أصول، وفيه زوائد فتحذف الزوائد كلها ويصغر الأصل فقط»[(٣)].

ومثّل الثمانيني لذلك بتصغير (محمد ومحمود، حمّود، وحمّاد، وحمدون، وحمدان، وأحمد) كل هذه الأعلام تصغّر على (حُمَيْد)[(٤)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٨٣- ٧٨٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٠- ٩٦١، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٨٩- ٤٩٢، والمقتضب ٢/ ٢٧٨، وشرح المفصل ٥/ ١٣٢- ١٣٣، وشرح الشافية ١/ ٢٦٦- ٢٦٧، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١٨.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٨٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٦١.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٨٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٢، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٧٦، والمقتضب ٢/ ٢٩٢.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٨٦، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٢، وانظر: المقتضب ٢/ ٢٩٢، والخصائص ٢/ ٢٨٨، وشرح الشافية ١/ ٢٨٣.

فمن (محمد) حذفت (الميم) الأولى وإحدى المشددين وفي (محمود) حذفت الأولى و(الواو)، وفي (حمّاد) حذفت إحدى الميمين والألف، وفي (حمدون) حذفت (الواو) و(النون) وفي (حمدان) حذفت الألف والنون وفي (أحمد) حذفت الألف وقد أجاز الثمانيني تصغير الترخيم في غير العلم فقال: في تصغير (أسود) (سويد) و(أُزهر) (زُهير) وفي (صيرف) (صُرَيفْ) وفي (مصرف) (صُرَيف) وفي (مُحْمَر) (حُمَيْر) وفي (مُحْرنجم) (حُرَيجم)[١].

ويلاحظ البحث أن فيما أجازه الثمانيني والنحاة من تصغير الترخيم نظر؛ إذ ليس فيه دليل على الزوائد المحذوفة من مكبره، فـ(حُمَيد) إنما هو في القياس تصغير (حَمْد) وليس فيه دليل على أن مكبره حامد أو حمّاد أو حَميد أو مَحْمُود أو مُحَمّد، أو حمدان أو حمدون، والثمانيني كغيره قد صغرها جميعًا بصيغة واحدة وهي (حُمَيْد)، ولا يُعَرفُ منها مكبره.

كما نلاحظ أن الثمانيني صغّر العلم وغير العلم موافقًا بذلك جمهور النحاة من البصريين حيث إنه –تصغير الترخيم- جائز عندهم في العلم وغيره خلافًا للفراء الذي ذهب إلى أنه لا يصّغر تصغير الترخيم إلا العلم؛ لأن ما أبقى فيه دليل على ما ألقى لشهرته[٢]. وذهب إلى ذلك أيضًا ثعلب[٣]، وقيل خلافًا للكوفيين؛ فإنه مختص عندهم بالعلم[٤].

وعلّل الثمانيني لعدم التعويض عن الحذف بقوله: «لو عوضنا لكنّا قَدْ ناقضنا، لأن الترخيم هو حذف الزوائد كلّها وباء العوض أحد الزوائد فينبغي أن يحذف»[٥].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٨٦- ٧٨٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٢- ٩٦٣، وانظر: الأصول ٣/ ٦١، وشرح المفصل ٥/ ١٣٧.

(٢) انظر: رأي الفراء في شرح الشافية ١/ ٢٨٣، وشفاء العليل ٣/ ١٠٦٢.

(٣) انظر: رأي ثعلب في همع الهوامع ٢/ ١٩١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٠.

(٥) الفوائد والقواعد ص٧٨٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٣.

وتحدث الثمانيني بعد ذلك عن تصغير الأسماء المبهمة فقال: «إن تصغير الأسماء المبهمة يخالف تصغير غيرها من الأسماء؛ لأن تصغير غير المبهمة بضم أولهن والمبهمة يُقَرُّ أولها على ما كان عليه من ضم أو فتح، ويعوض من ضمّة التصغير ألف تكون في آخر المبهم»[١].

ومثّل لذلك بقوله: «في تصغير (ذا) (ذَيّا). وأصل (ذا) (ذَيَيُ) فحذفوا الياء الأخيرة للتخفيف، فبقي (ذِيَ) فتحركت الياء، وقلبها فتحة فانقلبت ألفًا فصار (ذا). فإذا أردت التصغير فينبغي أن ترد المحذوف ليتم مثال التصغير فيصير اللفظ (ذَيَيّا) (الذال) فاء الكلمة، التي كانت حذفت في المكبر، و(الألف) التي بعدها عوض عن ضمّة التصغير، ووزن الكلمة (فَعَيْلى) فاستثقلوا الجمع بين ثلاث ياءات، فأرادوا أن يحذفوا منها ياء لتخف الكلمة، فلو حذفوا الثالثة لباشرت الألف ياء التصغير فحركتها، و(ياء) التصغير لا يجوز تحريكها، ولم يجز أن يحذف (الياء) الوسطى لأنها للتصغير، فلو سقطت لزال التصغير بسقوطها، فحذفوا (الياء) الأولى وهي عين الكلمة، فبقي (ذيّا)، ووزنه (فَيْلَى)»[٢].

مما سبق نلاحظ أن الثمانيني حذف الياء الأولى لأنها من بنية الكلمة وأبقى الثانية لأنها لمعنى وها هو لغير معنى أولى حذفه وهذا ما أكد عليه سابقًا.

وأضاف الثمانيني: أما (تِيْ) و(تَا) و(ذِي) و(ذِه) فهي لغات في المؤنث، ولا يجوز أن تصغر على لغة من قال: (ذِيْ) ولا (ذِهْ) لئلا يلتبس بالمذكر فينبغي أن تصغر على لغة من قال: (تِيْ) و(تَا). والكلام في تصغير (تا) كالكلام في تصغير (ذا)، وتصغيرها (تَيّا) ووزنها (فيلى) حملًا على المذكر.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٨٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٨٧- ٧٨٨، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٣- ٩٦٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٨٧، والمقتضب ٢/ ٢٨٦- ٢٨٨، وشرح الشافية ١/ ٢٨٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٢٥- ٣٢٦.

وتقول في تصغير (الذي) (اللَّذيّا) وفي تصغير (التي) (اللَّتَيا)، وقعت (ياء) التصغير بين الذال والياء، ثم أدغمت في الياء التي بعدها فحركت الياء الأخيرة لالتقاء الساكنين.

فإن ثنيت قلت: (اللَّذيان) و(اللَّتيان) فسقطت الألف التي كانت عوضًا عن ضمّة التصغير لسكونها وسكون ألف التثنية؛ لأن ألف التثنية طارئة فهي أولى بالإثبات.

فإن جمعت (اللَّتَيا) قلت: (اللتيات) أسقطت الألف الأولى وثبتت ألف الجمع؛ لأنها طارئة، فهي أولى بالثبوت؛ لأنك لو أسقطت الألف الثانية لسقطت بسقوطها التاء، فكان يبطل علم الجمع؛ لأن الألف والتاء كالزائد الواحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر»[(١)].

وقد ذكر الرضي أنه قد حُكي (اللُّذيا) و(اللُّتيا) بضم الأول جمعًا بين العِوض والمعّوض عنه[(٢)]. وقال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في (اللَّتيا) إلا الأخفش[(٣)].

أما إن جمع اللَّذيّا فقد اختلف فيه النحويون: فمنهم من يقول أسقط الألف لسكونها وسكون علم الجمع فهذا يترك الفتحة التي قبل الألف لتدل عليها فيقول: (اللّذيَّونَ) في الرفع، و(اللّذَيِّيْنَ) في النصب و الجر[(٤)].

ومنهم من يقول: أسقط الألف للتخفيف، فهذا يضم الياء ويقول: (اللَّذيُّون) في الرفع، و(اللَّذَيِّيْنَ) في النصب والجر[(٥)].

وقد ذكر أبو حيان أن منشأ الخلاف من خلافهما في التثنية؛ فسيبويه يقول: حذفت ألف (اللَّذيا) حين ثنوا حذفًا للتخفيف وللفرق بين تثنية غير المتمكن والمتمكن، فالحذف ليس

---

(١) الفوائد والقواعد ٧٨٨، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٨٨، وشرح الشافية ١/ ٢٨٨.

(٢) انظر: شرح الشافية ١/ ٢٨٨.

(٣) انظر: المساعد ٤/ ٥٢٩.

(٤) هو مذهب الأخفش، وانظر: المقتضب ٢/ ٢٨٩، وشرح الشافية ١/ ٢٨٨، وشرح المفصل ٥/ ١٤١.

(٥) هو مذهب سيبويه وانظر: الكتاب ٣/ ٤٨٨.

لالتقاء الساكنين والأخفش يقدّرها ثم يحذفها لالتقاء الساكنين، ولم ينقل عن العرب شيء يُستند إليه في جمع (اللذَّيا)، وقالوا في جمع (اللَّتيَّا) (اللَّتيَّات)[١].

ومذهب سيبويه هو الذي نحاه الثمانيني وأخذ به كما اتضح ذلك من خلال كلامه في التثنية كما ذكر أبو حيان أن المبرد ذهب مذهب الأخفش في جمع (اللَّذيَّا) و(اللَّتيَّا) وهذا ليس بصحيح؛ فلم يوافق المبرد والأخفش في رأيه، ولذلك قال: (واعلم أنَّك إذا ثنّيت أو جمعت شيئًا من هذه الأسماء لم تلحقه ألفًا في آخره؛ من أجل الزيادة التي لحقته، وذلك قولك في تصغير (اللذان): (اللذيّان)، وفي (الذين): (اللذِيّين). ومن قال: (اللذُون) قال: (اللذيُّون).

وكان الأخفش يقول: (اللذيِّيْنِ)، يذهب إلى أن الزيادة كانت الواحدة ثم ذهبت لمّا جاءت ياءُ الجمع لالتقاء الساكنين، فجعله بمنزلة (مُصْطَفَين)، وليس هذا القول بمرضيّ؛ لأنّ زيادة التثنية والجمع ملحقة[٢].

وقال أبو حيان: «لا يصغّر من الأسماء المتوغلة في البناء إلا أسماء الإشارة غير المكانية و(الذي والتي) من الموصولات وتثنيتها وجمعها، و(عمرويه) فإن الصحيح أنها لم تعرب قطّ»[٣].

وقال سيبويه: في هذا باب تحقير الأسماء المبهمة: «اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقّر... وذلك قولك: في (هذا: هذيّا)، و(ذاك: وذيّاك) وفي (أُلى: أُليّا)، و إنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٣.

(٢) المقتضب ٢/ ٢٨٩.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٢.

حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك»[١].

وفي ذلك يقول الثمانيني أيضًا: إن صغرت (ذاك) قلت: (ذَيّاك) ووزنه (فَيْلاك).

وإن صغرت (ذلك) قلت: (ذيّالك) ووزنه (فَيْلالِك) والألف فيه هي العوض من ضمّة التصغير.

فإن صغرت (تِيْك) قلت: (تيّاك) ووزنه (فَيْلاك).

وإن صغرت (تِلْكَ) قلت: (تَيّالِك) ووزنه (فَيْلالِك)، قال الشاعر:

لَتَقْعُـــدِنّ مَقْعَـــدَ القَصِـــيّ ... مِنّـــي ذي القـــاذورة المَقْـــلِيّ

أو تحْلِفـــي بربّـــك العَلِـــيّ ... إني أبـــو ذَيّالِـــكِ الصَـــبِيّ[٢]

فـ(ذَيّالِك) تصغير (ذَلك)[٣].

ويتضح من تصغير (ذاك) على (ذيّاك) و(تيك) على (تيّاك) و(ذلك) على (ذيّالك) أن الثمانيني نحا نحو سيبويه وهو ما عليه جمهور النحاة[٤].

وأضاف الثمانيني: «إن صغرت: (أُولَى) قلت: (اُولَيّا) وقعت (ياء) التصغير بعد اللام فانقلبت الألف ياء، وأدغمت ياء التصغير فيها وجئت بالألف التي هي عوض عن الضمّة، لأن الضمّة في أوله ليست للتصغير، وإنما هي الأصل فقلت: (أُولَيّا) ووزنه (فُعَيْلَى)»[٥].

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٧.

(٢) الرجز لرؤبة انظر: ملحقات الديوان ص١٨٨، وشرح التصريح ١/ ٢١٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٨٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٧، وشرح التصريح ١/ ٢١٩، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٣، وشرح الشافية ١/ ٢٨٨.

(٥) الفوائد والقواعد ص٧٨٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٥، ومن الملاحظ أن كلًّا من أ.د/ عبد الوهاب الكحلة، ود/ فتحي علي حسنين لم يصوّبا ما جاء في المخطوطة من خطأ في كلمة (أولى) التي أثبتوها بالواو والصواب (أُلى) وهي اسم موصول. انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٧- ٤٨٨، وشرح الشافية ١/ ٢٨٧، والتصريح ٢/ ٣٥٢- ٣٢٦، والأشموني ٤/ ١٧٣.

وأضاف: أما إن صغرت (أُولاك)قلت: (أُوليّاتك).

وإن صغرت: (أولالِك) قلت: (أُوليّالِك) ووزنه (فُعَيْلالك).

وإن صغرت: (أولئك) وجب أن تدخل ياء التصغير بعد اللام، وتنقلب الألف التي بعدها ياء، وتدغم ياء التصغير فيها، وتقلب الهمزة لانكسار ما قبلها ياء، وتدخل الألف التي هي عوض – بعد الياء الأخيرة فيصير (أوليّيا) ووزنه (فُعَيِّلى).

وإن جئت بكاف الخطاب قلت: (أُوْليّياك)، ووزنه (فُعَيّلاك)، فيجب أن تسقط الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياءات، فيصير اللفظ: (أوليّا) و(أوليّاك)، فيلتبس تصغير الممدود وتصغير المقصور، فينبغي أن تطرح هذه الطريقة ويقال: إذا صار اللفظ (أُوليّا) أدخلت ألف العوض قبل الياء الأخيرة فوقعت الياء الأخيرة طرفًا بعد ألف زائدة فحرّكت فانقلبت همزة فصار (أُوليّائِك) ووزنه (فُعَيّالك)»[1].

ونلاحظ من خلال موقفه في تصغير (أولى) و(أولائك) أنه ذهب مذهب جمهور النحاة ولم يشذ عنهم.

وبيّن الثمايني أن هناك ألفاظًا شذّت في التصغير عن القواعد السابقة هذه الألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها كما في تصغير (رَجُل) (رُوَيْجِل)، وهذا هو تصغير (راجل)، فكان من قبل هذا اكتفى بتصغير (راجل) عن تصغير (رَجُل)، والجيّد في تصغير (رَجُل) (رُجَيْل).

وقالوا في تصغير (لَيْلَة): (لَيَيْلَة). أما (لُيَيْلِيَة) فإنما هي تصغير (لَيْلاة)، وهي لغة قليلة، ومن قال: (لُيَيْلِيَة) فكأنه اكتفى تصغير (لَيْلاة) عن تصغير (لَيْلَة). والجيد في تصغير (ليلة)

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٩٠، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٥- ٩٦٦، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٨٨، والمقتضب ٢/ ٢٨٧- ٢٨٨، وشرح الشافية ١/ ٢٨٧، وشرح التصريح ٢/ ٣٢٥- ٣٢٦.

(لُيَيْلَة)[١].

ونلاحظ أن الثمانيني فيما سبق وازن بين اللغات فقال عن (لُيَيْلة) جيد أما (ليلية) فقال عنها: إنها لغة قليلة.

وأضاف الثمانيني: «وقالوا في تصغير: (أصيل) (أُصَيْلال)، ويروي فيه: (أُصَيْلان) وهذا فيه شذوذ من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّ (أُصْلان) جميع (أصيل) وهو آخر النهار، وكان ينبغي ألا يجمع لأنه وقت واحد، ولكنهم جمعوه على إرادة ما قرب منه من ألأوقات كأنهم سمَّوا ما قرب من الأصل (أَصِيْلًا) على (أُصْلان) كما قالوا في جمع (رَغيف) (رُغْفَان).

والوجه الثاني من الشذوذ: أن (أُصْلانًا) جمع كثرة، فكان ينبغي أن يرد إلى واحدة ويصغّر فيقال: (أُصيْل) ثم يجمع بالألف والتاء فيقال: (أُصَيْلات)، فإبقاؤه في التصغير على لفظه شذوذ.

والوجه الثالث من الشذوذ: إبدالهم من نونه لامًا، فقالوا: (أُصيْلال) وهذه الأشياء تحفظ وتؤدي في أمكنتها ولا يقاس عليها»[٢].

من خلال ما سبق وصف تصغير (أصيل) على (أصيلان) بأنه شاذ لعلة أمن اللبس فأصلان جمع والقياس في (أصيل أُصيِّل) على وزن (فُعيِّل) أما أصيلال وأصيلان فتحفظان ولا يقاس عليهما.

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٩٠، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٦، وشرح الشافية ١/ ٢٧٧- ٢٧٨، والمقتضب ٢/ ٢٧٧، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٩، وشرح المفصل ٥/ ١٣٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٩١، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٨٤، والمقتضب ٢/ ٢٧٧، وشرح الشافية ١/ ٢٧٧، وشرح المفصّل ٥/ ١٣٣.

obeikandl.com

وأضاف الثمانيني: وقالوا في تصغير: (عشية) (عُشَيْشِيَة) وكان ينبغي أن يقال في (عَشِيّة) (عُشَيِّية) وتحذف الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياءات، فتبقى (عُشَيِّة) هذا هو القياس الصحيح فأما من قال: (عُشَيْيِيَة) فإن استثقل الجمع بين ثلاث ياءات، فأبدل من الياء الوسطى شينًا ليفصل بها بين الياءات فقال: (عُشَيْشِيَة)»[(١)].

وفصّل الثمانيني القول في تصغير (إنسان) فقياسه (أُنَيْسان)، وهو مشتق من الأُنس ومن (أَنِستُ بَبَصَرِي) وسمي (إنسانًا) لأنه يؤنس به، ووزن إنسان (فِعْلان)[(٢)].

فإن قيل: فهلا قالوا في تصغيره: (أُنَيْسِيْن) لقولهم في التكسير: (أُناسِيّ)؟

قيل له: إنما تقلب الألف ياء في التصغير إذا انقلبت في التكسير وظهرت بعدها النون، كما قالوا في (وَرَشان): (وُرَيْشين)، وفي (أناسي) لم تظهر النون، فلأجل هذا أبقوا الألف في التصغير فقالوا: (أُنَيْسان).

فأما من قال في تصغيره (أُنَيْسِيان)[(٣)]، فإنه زاد ياءً وليست من نفس الاسم.

وقال قوم: (إنسان) وزنه (إفْعان)[(٤)]، وهو مشتق من النسيان، وقد حكى عن ابن عباس أنه قال: إنما سمّي (إنسان) لأنه عهد عليه فنسي[(٥)]. وكان قياسه: (إنسِيان) فحذفوا الياء من المكبر تخفيفًا لما كثر استعمالهم له، فلما صغروه ردوا الياء في تصغيره[(٦)]، لأن المصغر لم يكثر

---

(١) الفوائد و القواعد ص٧٩١، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٨٤، والمقتضب ٢/ ٢٧٧، وشرح الشافية ١/ ٢٧٥.

(٢) وهو مذهب البصريين بتمامه، انظر: الإنصاف ٢/ ٨٠٩.

(٣) كذلك يصغره الكوفيون، انظر: الإنصاف ٢/ ٨١١.

(٤) هذا بعد حذف الياء من (إنسيان) فأصل الوزن (إفْعلان) وهو رأي الكوفيين، انظر: الإنصاف ٢/ ٨٠٩.

(٥) تفسير الطبري ١٦/ ١٦٠، ولعل هذا القول من بعض ما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنه وهو منه بَراء.

(٦) مع رد الياء المحذوفة، وياء التصغير يكون الوزن أنيسيان، الأولى ياء التصغير، والثانية هي الأصلية.

استعماله، وإلى هذا القول ذهب الفراء[١].

وفي تصغير إنسان وافق الثمانيني رأي سيبويه وخالف الكوفيين والفراء والشيباني وغيرهم من النحاة كما وضحت ذلك سابقًا.

وأضاف الثمانيني: وأما (مَغْرِبُ الشَمْسِ) فإن كان ينبغي أن يقال في تصغيره (مُغَيْرِب)، وهذا هو القياس، ولكنهم زادوا الألف والنون للمبالغة والتكثير، فصار كأنه (مَغْرِبان) ثم صغّروه فقالوا (مُغَيْرِبان)، وجمعوه فقالوا: (مُغَيْرِبانات)، وهذا يحتمل ضربين:

إما أن يراد به (مُغَيْرِبات كل يوم) ولأجل هذا جمعوا فقالوا: (مُغَيْرِبانات).

أو سموا ما قرب من المغيربات مغيربان؛ لأنهم يسموه المجاور للشيء باسم الشيء، فلأجل هذا جمعوا فقالوا: (مُغَيْرِبانات)»[٢].

والثمانيني في كل ما سبق من صيغ شذت في تصغيرها عن القياس علل لشذوذها وبين أوجه شذوذها وعلة النحاة في مجيء هذه الصيغ على هذا النحو إما لعلة التخفيف أو أمن اللبس أو للمبالغة والتكسير أو باستغناء تصغير صيغة عن صيغة أخرى، ولكنه أشار بأن هذه الصيغ الشاذة عن القياس والقاعدة مسموعة عن العرب يقتصر فيها على السماع فقط دون القياس.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٢٦٩، وشرح الشافية ١/ ٢٧٤، وانظر: الفوائد والقواعد ٧٩١- ٧٩٢، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٧- ٩٦٨.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٩٤، وشرح اللمع ٢/ ٩٦٨، وانظر: الكتاب ٣/ ٤٨٤، والمقتضب ٢/ ٢٧٧، وشرح الشافية ١/ ٢٧٦، وشرح المفصل ٥/ ١٣٣.

الخاتمة

لما كان هذا البحث يُعنى بدراسة آراء الثمانيني واجتهاداته وترجيحاته النحوية والصرفية من خلال كتبه التي تعد مرجعًا مغنيا لطلاب العلم، والتي تميّزت بأسلوبها التعليمي الميسر، وبمادتها العلمية الغزيرة التي تبين غزارة علمه، وتضعه من المؤصلين لعلم النحو والصرف، وعنيت الدراسة بالآراء المختلفة في القضايا النحوية ومذهب الثمانيني النحوي، ومن خلال هذا البحث يمكن حصر أهم ما توصل إليه من نتائج في النقاط الآتية:

* تعد مصنفات الثماننى جامعة بمنهجها وأسلوب تأليفها التعليمي الميسر وبعرض مختلف المسائل النحوية التي يجد فيها طالب العلم ضالته.
* مصنفات الثمانيني مرتبه ومبوَّبة وفق جملة من الأسس المنهجية العلمية التي أسهمت في بناء وتأصيل النحو العربي.
* عرض المسائل النحوية بأسلوب منطقي منظم خاضع لاتباع منهج بحث شبيه بمناهج البحث المتبعة حديثًا من حيث التعريف بالموضوع، وإشكالاته وأنواعه واختلافات النحويين في حكم إعرابه، وأخيرًا الخروج بالرأي الذي يراه مناسبًا، ومنطقه يتميز بأنه منطق جدلي مازج النحو، ولكنه لم يتعمق فيه إلى حد المغالاة.
* استعمال الثمانيني أسلوب الفنقلة عن طريق وضع فرضيات بمثابة أسس أولية للوصول إلى استنباط أساليب الصياغة الصحيحة، وهذا من خلال طرح الأسئلة متبوعة بأجوبة لغرض الإجابة عنها، والتي يمكن أن ترد على ذهن القارئ والوصول من خلالها إلى صحة الفرضيات من عدمها حتى يصل إلى الرأي الصائب.

obeikandi.com

* الاستشهاد بكثرة القراءات القرآنية المتواترة أو المشهورة، والقياس عليها، أما عن القراءات الشاذة فاستشهد بها، ولكنه لم يقس عليها، ما يعني أن الثمانيني سلك في ذلك مسلك سيبويه وابن جني اللذين وقفا من القراءات الشاذة موقفًا وسطًا، فلم يكونا من المتشددين في المنع، ولا من المتساهلين في الاستشهاد بها، والقياس عليها، وكانت بعض القراءات مفضلة عنده مثل قراءة حمزة: (الذي تساءلون به والأرحام)، كما أنه وجه الحكم على بعض القراءات ووصف بعضها بالضعف.
* الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة، والاعتماد عليها في ضبط القاعدة وإثبات حكم، وهو في طريقته هذه يقتفي منهج النحاة الأوائل.
* الاحتجاج بلغات القبائل التي تم تصنيفها من قبل العلماء على أنها من القبائل الأكثر احتجاجًا بها، كتميم وأسد والحجاز وهذيل وطيء، واحتج بلغات أخرى كلغة تغلب وبكر وبلحارث وأزد شنوءة وغيرها، ولا يقف الثمانيني عند إيراد اللغات والاستشهاد بها، بل كان يدلي برأيه في صحتها، أو درجة فصاحتها، أو مدى ضعفها أو فسادها معللًا لرأيه؛ بما يدل على قدرته العلمية.
* التقيّد بشعراء الطبقات الثلاث (الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين)، واستشهاده ببيت واحد من شعراء طبقة المولدين، وهو للمتنبي على سبيل التقوية والتأكيد، وليس على سبيل وضع القاعدة.
* تقسيم الكلام وتحليل معنى الجملة وحد الاسم يوافق التصوُّر النحوي الذي عُرِف عند النحاة الأوائل؛ إذ هو مستنبط من واقع اللغة العربية بعد اتباع سلسلة من المعايير العلمية أولها عملية السماع، وهو الأصل لانتقاء لغة فصيحة ثم الاستقراء اللغوي والقياس والاستصحاب وغيرها.

obeikandl.com

* الأخذ بالإجماع سواء إجماع النحاة أو إجماع العرب، أو مخالفته بترجيح مذهب معين، وهو المنهج المتبع عند سيبويه وابن جني في الأخذ بالرأي المخالف للإجماع شريطة استناده إلى الدليل العقلي والنقلي الصحيح.
* كثرة القياسات والتعليلات لديه؛ إذ كان يميل إلى منهج البصريين وفلسفتهم وطريقتهم في الجدل.
* تأثر الثمانيني بأساليب المناطقة في استخدامه بعض الألفاظ والعبارات واتباع منهجهم، كاتباع أساليب الحوار والجدل والحِجاج، والاهتمام بأوجه الخلاف في الآراء، وتأثره بالألفاظ يتضح من استخدامه ألفاظًا مثل الأخص والأعم والكل والجزء.
* قياس الثمانيني متأثر بالقياس الفقهي؛ فهو من قبيل حمل الشيء على الشيء، وقد علل بمصطلحات الفقه، وعلل أيضًا بمصطلحات علم الوضع، أو ما يسمى بدلالة الألفاظ مثل قوله هذا عام وهذا خاص.
* عنايته الفائقة بالعلة والتعليل النحوي، فلا تمر ظاهرة، أو مسألة نحوية من دون أن يعللها، فضلًا عن أنه قد يعلل الحكم النحوي بأكثر من علة مستندًا على ما استقر من كلام العرب والقرآن الكريم.
* الاهتمام بالعامل النحوي، وتوضيح أثره الكبير في تقدير الأحكام النحوية، كما اتخذ منه أساسًا يُعرَف من خلاله نظم الكلام؛ أي تكامل الجانب اللفظي والجانب المعنوي للجملة لتتم الإفادة من الكلام.
* اتباع الثمانيني منهج سابقيه كالخليل، وسيبوبه وشيخه ابن جني، والاستناد إلى مجموعة من المفاهيم المستقاة من الفكر الخليلي كمفهوم الأصل والفرع والعامل، واعتماده على جملة من المبادئ اللغوية في تفسير العلاقات اللغوية كمفهوم الحمل والقياس

والاستقامة والاستحالة، إضافة إلى التصور النحوي للمصطلحات النحوية، كمفهوم الاسم والفعل والحرف ونهجه منهجهم في أقسام الكلام وغيرها من المسائل النحوية.

* مذهب الثمانيني العام في الدرس النحوي بصري تدل على ذلك الاصطلاحات التي استعملها والآراء التي ذكرها، ونفيه لما يجيء مخالفًا لهذا المذهب، وحمله في الغالب على الشذوذ، وإكثاره من قول البصريين في كتبه.

* ذكر العديد من آراء النحويين ومسارد أقوالهم في كتبه، وهذا يدل على معرفة واسعة بالتراث النحوي والأحكام عنده معللة بمصطلحات أصول النحو، كالقياس والاستحسان والتعادل وخلع الأدلة والاتساع، فضلًا عن بيان العلة، والعامل فيها.

* تعد كتب الثمانيني من الكتب المهمة في النحو العربي؛ لأنها تمثل مرحلة النضوج الفكري، متمثلة في شخصية الثمانيني، من خلال طريقة معالجته للموضوعات النحوية وتحليلاته وتعليلاته، فبرز بعقليته الفذة المستوعبة لأغلب مسائل النحو، ولمختلف أنواع المعرفة، فكان على دراية بعلم الكلام والمنطق وعالمًا في النحو والصرف.

* استند الثمانيني إلى مفهومي التأويل والتقدير، والاتكاء عليهما في حل المسائل النحوية وتوجيه الآراء.

* تدور شواهد الثمانيني كلها حول إثبات حكم، أو تقرير رأي، أو الاحتجاج بها لنقض دليل خصم، أو يحاول تأويلها كي يدخلها في القاعدة، وقد يذكر أكثر من شاهد للتدليل على رأي نحوي، أو للاحتجاج على ظاهرة لغوية، كما كان يُعنى بالروايات المختلفة الواردة في البيت، وتوجيه الحكم أو المعنى عليها.

* انفرد الثمانيني بآراء منها ما خالف فيه النحاة واللغويين، ومنها ما استدرك به عليهم

وهذا يدل على منزلته واجتهاده وثقته بعلمه وسعة اطلاعه، من ذلك أنه ذكر في (زكريا) خمس لغات، وذكر أن بعض النحويين يجيز تقديم الحال على الجار والمجرور نحو «مررت راكبًا بزيد» ورد عليه بقوله: ليس بصحيح.

ومن مخالفته للنحاة ورده على بعض تعبيراتهم، أنهم ذهبوا إلى أن ألف حمراء وبابها ألف تأنيث وقال: إنها ليست للتأنيث والهمزة بدل عن ألف التأنيث، والألف التي قبلها زائدة للمد، وغير ذلك.

ومما انفرد بذكره عمن قبله جواز ضم حرف المضارعة في الخماسي والسداسي.

* وَهِم الثمانيني في بعض الآراء مثل تضعيفه قراءة الجمهور بضم الطاء من ﴿خطوات﴾ فقال: «وأفصح القراءتين: (ولا تتبعوا خُطْوات الشيطان) بسكون الطاء». ومن أوهامه تناقض منعه اجتماع تعريفين على الاسم مثل «يا زيد» فالتعريف بالعلمية بطل، ثم حدث النداء والقصد، وتعليله هذا بأنه لا يجتمع في الكلمة تعريفان ناقضه قوله: إن التعريف بالعلمية باق فيه ودخل التعريف بالنداء عليه توكيدا، وبذلك جاز عنده الجمع بين تعريفين، ولما ورد المعرف بـ(أل) منع أن تباشره أداة النداء لئلا يجتمع فيه تعريفان.

obeikandl.com